

# التمدد التركي.. مخاطر استراتيجية لسياسة تنويع بؤر التوتر

## أردوغان يتوخى سياسة التلويح بالقوة والصدام مستغلا فراغ التوازنات الدولية لإيهايم بتحقيق الانتصارات



اللعاب على أنقاض التناقضات الدولية

إن استراتيجية تركيا في التمدد لم تحقق إلى حد الآن مكاسب اقتصادية ولم تضع يدها على موارد حيوية في مناطق التدخل، ففي سوريا لا تزال القوات التركية في حالة استنفار دائم بسبب السيطرة على مناطق شروط التمرد/ المقاومة فيها عالية خاصة من الأكراد، فضلا عن اضطراب تركيا إلى الإنفاق على "المناطق الآمنة" التي فرضتها بقوة السلاح، وتوفير تمويلات ضخمة لإدارة أزمة اللاجئين، الورقة التي تريد الإمساك بها باستمرار لتوظيفها في التفاوض على وضع مريح في سوريا.

وفي ليبيا، تجري المتغيرات في اتجاه أضر بعيد عن قضية تركيا، رغم الاتفاقيات مع حكومة فايز السراج، وخاصة ما تعلق بالقواعد العسكرية قوات أمنية تابعة لحكومة الوفاق، وأخرى في مجالات الكهرباء والبنية التحتية ومع البنك المركزي.

لكن هذه الاتفاقيات قد تصبح بلا قيمة في ظل ترتيب الاتفاق السياسي الذي يجري إعداده برعاية أميركية مباشرة لإعادة توزيع النفط والمناصب ومناطق النفوذ، وهو اتفاق لا يهدد تركيا لوحدها بل معها روسيا وإيطاليا وفرنسا، وكلها تستضطر لأن تكون شاهدة على اتفاق يمكن واشنطن من وضع يدها على مآلات صراع نفوذ استمر قرابة العشر سنوات بين الدول المعنية.

**الإعلام الدولي وخاصة الإعلام العربي المنفذ ساعد في خدمة الأجندة التركية لإظهارها كقوة مؤثرة على الأرض**

إن عجز أنقرة عن تحصيل مزايا رابحة لتدخلاتها سيجعلها عاجزة عن تمويل عشرات الآلاف من المرتزقة، وهو ما يهدد بخروج هؤلاء عن السيطرة والتحول إلى مجموعات قتالية تحت الطلب، وربما تكون تركيا أولى ملاحظتهم الانتقامية في استعادة لتجربة تنظيم القاعدة الذي تأسس على أنقاض مجموعات "جهادية" عملت واشنطن وحلفاء لها في الشرق الأوسط على حشد وتدريبهم ضد روسيا قبل أن تنفجر قبلة هؤلاء الجهاديين في وجوههم داعمين الأصليين بدءا بهجمات سبتمبر 2001 المرعبة. وبالنتيجة، فإن تركيا قد تحترق بلعبة التمدد واستعادة الأمجاد كقوة تمدد قومي وعرفي، خاصة أنها تعمل على استنساخ تجارب الولايات المتحدة في التدخلات العسكرية المباشرة، ولعب أدوار معقدة تراوح بين النفوذ الناعم والاستثمار في "الفوضى الخلاقة"، مستعينة بشبكة علاقاتها مع الجماعات الإسلامية المختلفة. لكن من الظاهر أن أنقرة لا تعي أنها لا تمتلك عناصر القوة الكافية اقتصاديا وعلميا ودبلوماسيا التي خلقت من الولايات المتحدة قطبا رئيسيا للهيمنة دوليا.

وأعلنت تركيا مؤخرا أنها ستجري مناورات عسكرية بمشاركة القوات البحرية والجوية خلال الأيام القادمة في شرق المتوسط في نفس توقيت ومكان مناورات يونانية، ما قد يدفع لاستجابات على خطوط التماس.

كما أن الدور الفرنسي المساند لليونان لم يتجاوز بعد الإسناد السياسي والدبلوماسي وعرض توفير أسلحة وطائرات عسكرية، وهو أمر لن يغير كثيرا في موازين القوى. فيما تسود خلافات بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن سن عقوبات قاسية قد تضغط على أردوغان للترجع.

وقالت وزارة الخارجية التركية ردا على قمة الاتحاد الأوروبي التي انعقدت الخميس الماضي، إن "تواصل استخدام لغة العقوبات أمر غير بناء وعلى الاتحاد الأوروبي أن يفهم الآن أنه لن يصل إلى شيء من خلال هذا النوع من الخطابات".

### وهم النصر الاستراتيجي

النجاح في تثبيت استراتيجية تدخلات الأمر الواقع قد لا يتحول إلى "نصر استراتيجي" ولا ينقل تركيا إلى قوة دولية بالحجم الذي كانت تلعبه الإمبراطورية العثمانية لاعتبار فوارق نوعيتها، فتركيا لا تمتلك أدوات التمرد الدائم، كما أن الإرث التاريخي والعرفي المتسع والضخم لا يوفر لوحده ضمانات بناء عثمانية جديدة يمكن أن تتسع إلى حدود الصين وأوروبا وأفريقيا.

وثمة أسباب تثير ذلك، فتركيا الآن تتحكم فيها جغرافية فقيرة للموارد الطبيعية، التي تتيح خوض حروب طويلة المدى والإنفاق عليها بسخاء كونها لا تمتلك النفط والغاز، كما أن موقعها الاستراتيجي لا يوفر لها سوى ميزة أن تكون منطقتا عبور خاصة لخطوط الغاز.

وقد تكون أنقرة نجحت في لعبة إلهاء الجيش، وهو جيش ضخم من حيث عدده، بأن أغرقته في معارك متعددة وذات مخاطر عالية لإلهائه عن العودة إلى لعب دور استراتيجي مؤثر في مسار الدولة والدفاع عن رؤية قومية علمانية خلقت أرضية ما بات يعرف بـ"سياسة صفر" مشاكل مع الجيران، وهو ما يتعارض مع استراتيجية اللتمدد خلفها أردوغان ووسع بها دائرة الفوضى والإرباك في الداخل التركي، ودفع اقتصاد بلاده إلى حافة الهاوية ما يمنعه من الإنفاق على أي مغامرات خارجية متوسطة المدى، فما بالك بحرب تموقع قد تستمر لعقود بحثا عن دور بين الكبار.

وإذا كان الاقتصاد التركي لا يتحمل الإنفاق على المغامرات العسكرية، فضلا عن تضخيم مسار التصنيع العسكري على حساب مشاريع أخرى الممثلة لتحويل هذا الاقتصاد إلى اقتصاد حرب، بالتوازي مع فشل بدائل براعت البيرق، صهر أردوغان، وزير المالية، واستمرار تدني الليرة، فكيف لهذا الاقتصاد أن ينفق على مجموعات المرتزقة متعددي الجنسيات؟

وللمفارقة، فإن هذه الاتفاقية قد حازت على اعتراف الأمم المتحدة، وفق ما نقلت وسائل إعلام تركية الجمعة الماضي، ونقلت مواقع تركية أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش صادق الإرضاء الماضي على الاتفاقية الموقعة بين تركيا وليبيا وفق المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

إن تركيا أردوغان تعمل من خلال سياسة التلويح بالقوة والصدام الأرعن على إلغاء الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية، وتفكيك إمبراطوريتها إلى قطع متناثرة، وهي تستفيد من تحقيق هذا المسار من اختلاف مصالح وحسابات الدول الأوروبية، والتي لا تزال تتحرك كدول منفردة بالرغم من انضمامها تحت لواء الاتحاد الأوروبي. وإلى الآن، فإن فرنسا هي الوحيدة التي تبدي قدرا ضئيلا من المقاومة للتمدد العثماني الجديد. ومن المهم الإشارة إلى أن التمدد التركي في المتوسط يحمل الصدام إلى أقصاه، فالتحقيق جار في أكثر من مكان، وبأسلوب القوة في ظل مرافقة سفن عسكرية لسفن التنقيب، وهو ما يجعل أي ردة فعل من الجهة المقابلة تقود إلى مواجهة عسكرية، وتعرف أنقرة أن اليونان أو قبرص لا تقدران على المجازفة بالصدام لعدم تكافؤ القوى.

عنها الأتراك لإظهار أنهم قوة صاعدة يحتاج الآخرون لقراءة حسابها في تقاسم النفوذ والمغانم. وبالنتيجة، فإن نجاحها في تمرير استراتيجية التمدد في سوريا وتحمل الضغط الدبلوماسي والإعلامي، دفعها إلى مغامرة أكبر وسعت من خلالها استراتيجيتها لتخرج بها من المناورة في الحزام الصدودي إلى تمدد أبعد مدى، ولكن في الفضاء التاريخي للإرث العثماني، حيث لعبة النفط والغاز في ليبيا ثم شرق المتوسط ولاحقا في أنربيجان كمنطقة حيوية قد تحول تركيا لمعبر دولي رئيسي للغاز نحو أوروبا يضاف إلى استضافتها لخط النقل الروسي.

وتوظف تركيا في كفاها نحو التمدد مجموعة مفاهيم قومية وعقائدية راسخة مثل استدعاء التاريخ في ما بات يعرف بـ"العالم التركي" والتأسيس لقوة صاعدة للناطقين باللغة التركية في آسيا الوسطى، ومجموعة أخرى لدول البلقان، فضلا عن مقولة "الوطن الأزرق" التي تشرعن للتمدد في المتوسط والسعي لافتكاك "حقوق تاريخية" تتناقض مع القانون الدولي سواء في جزر يونانية أو في المجال الحيوي بقبرص، ومن خلال الاتفاقية البحرية مع ليبيا، والتي تنسق بها المتوسط.

تحمل سياسة تنويع بؤر التوتر في ظل حكم الرئيس رجب طيب أردوغان، بدءا بسوريا مرورا بليبيا وليس انتهاء بأذربيجان، وفي خضم المناوشات القائمة بالمتوسط، في طياتها مخاطر استراتيجية لم تع أنقرة على ما يبدو تداعياتها على المدى البعيد لاسيما وأنها تعيش على وهم تضخيم قدراتها العسكرية، التي تحتاج إلى أموال ضخمة لتنفيذ تلك الأجندة، خاصة وأن الاقتصاد لا يستطيع تحمل تكاليفها الباهظة، في حين أن ذلك لم يخرج عن إطار اللعب على فراغ التوازنات الدولية في أكثر من ملف.

إسرائيلي منظم للوجود الإيراني ولتعزيزات حزب الله اللبناني ومنعه من الحصول على أسلحة، فيما لا أحد يستهدف الوجود التركي ولا يقصف مواقع لـ"الجيش الوطني السوري".

وبات الجيش الوطني السوري يلعب نفس الدور الذي يلعبه حزب الله في خدمة إيران، مع أن أنقرة وطهران تنفذان للوصول إلى وضع تتمكن فيه قواته من التمرکز في ناغورني قره باغ، مدعومة بالتمتد من المرتزقة الذين يديرون المعارك على الأرض فيما تتولى القوات التركية وضع الخطط الميدانية مع القيادة الجوية والاستفادة من فاعلية المسيرات.

بات العالم يتعامل مع الوجود التركي في سوريا كامر واقع، وصارت تركيا جزءا من الحل من خلال تفاهات سوتشي وأستانة بدلا من الضغط عليها للانسحاب في سياق توفير شروط إنجاح الحل السياسي القادر على الصمود.

ويمكن القول إن أردوغان نجح في إدارة اللعبة في سوريا عبر بناء علاقات تبادل منافع مع روسيا والولايات المتحدة، واستفاد من السير على الحبال بين الخصمين، اللذين ينظران إلى تركيا كورقة مساعدة على تحقيق مكاسبهما، وليس كطرف متدلل للقانون الدولي، وهي بدورها توظف علاقة التناظر والتقارب مع الطرفين كورقة للاعتراف بوجودها العسكري على أرض سورية.

**تركيا قد تحترق بلعبة استعادة الأمجاد كقوة تمدد قومي وعرفي عبر المراوحة بين النفوذ الناعم و«الفوضى الخلاقة»**

والأسبوع الماضي، اعتبر الجنرال الروسي المتقاعد سيرغي تشفاركوف أن تركيا دخلت إلى مناطق في شمال سوريا لتبقي فيها إلى الأبد، وأنها تشكل حاليا مناطق حكم ذاتي موالية لها في شمال غرب وشمال شرق سوريا.

والغارقة أن الولايات المتحدة وإسرائيل وروسيا دخلت في تفاهات سرية وعلنية للضغط على إيران وإخراجها من سوريا من خلال استهداف

# تنافر اقتصادي حاد في رؤى ترامب وبايدن قبل الاقتراع

تتحقق، من أجل كسب التأييد استعدادا للذهاب إلى صناديق الاقتراع في الثالث من الشهر المقبل.

من الواضح أن المتابعين شكلوا قناعة عقب انتهاء مؤتمر الحزبين الجمهوري والديمقراطي قبيل الانتخابات الـ9، بأن أبرز القضايا الاقتصادية، التي يستهدفها المرشحان هي إنعاش الاقتصاد الأمريكي بعد انتهاء كورونا عبر استخدام ورقات الضرائب والرواتب والتجارة التي تضررت جراء الجائحة واستخدام ما يمكن من المؤشرات في الدعاية الانتخابية.

ويتسليط الضوء أكثر، يتضح أن المرشحين المتنافسين يعرضان برنامجين اقتصاديين على طرفي نقيض، ولاسيما بشأن الضرائب التي يعتمدها ترامب خفضها فيما يريد خصمه الديمقراطي بايدن زيادتها وأيا كان الفائز في السباق للبيت الأبيض، فهو بحاجة إلى الغالبية في الكونغرس لتطبيق سياسته الاقتصادية.

واللافت أن المرشحين يلتقيان حول نقطة واحدة، وهي التركيز على مبدأ "صنع في أمريكا"، وهو شعار رده ترامب طوال ولايته. لكن جون ريكو الأستاذ في جامعة بنسلفانيا أكد أن المرشحين يتقاسمان "تشكيكا في التبادل الحر" كما أن الأدوات لتحقيق ذلك تختلف بينهما.

ولم تسمح المناظرة الأولى بين المرشحين للأجندة الماضي، والتي

تتحقق، من أجل كسب التأييد استعدادا للذهاب إلى صناديق الاقتراع في الثالث من الشهر المقبل.

من الواضح أن المتابعين شكلوا قناعة عقب انتهاء مؤتمر الحزبين الجمهوري والديمقراطي قبيل الانتخابات الـ9، بأن أبرز القضايا الاقتصادية، التي يستهدفها المرشحان هي إنعاش الاقتصاد الأمريكي بعد انتهاء كورونا عبر استخدام ورقات الضرائب والرواتب والتجارة التي تضررت جراء الجائحة واستخدام ما يمكن من المؤشرات في الدعاية الانتخابية.

ويتسليط الضوء أكثر، يتضح أن المرشحين المتنافسين يعرضان برنامجين اقتصاديين على طرفي نقيض، ولاسيما بشأن الضرائب التي يعتمدها ترامب خفضها فيما يريد خصمه الديمقراطي بايدن زيادتها وأيا كان الفائز في السباق للبيت الأبيض، فهو بحاجة إلى الغالبية في الكونغرس لتطبيق سياسته الاقتصادية.

واللافت أن المرشحين يلتقيان حول نقطة واحدة، وهي التركيز على مبدأ "صنع في أمريكا"، وهو شعار رده ترامب طوال ولايته. لكن جون ريكو الأستاذ في جامعة بنسلفانيا أكد أن المرشحين يتقاسمان "تشكيكا في التبادل الحر" كما أن الأدوات لتحقيق ذلك تختلف بينهما.

ولم تسمح المناظرة الأولى بين المرشحين للأجندة الماضي، والتي

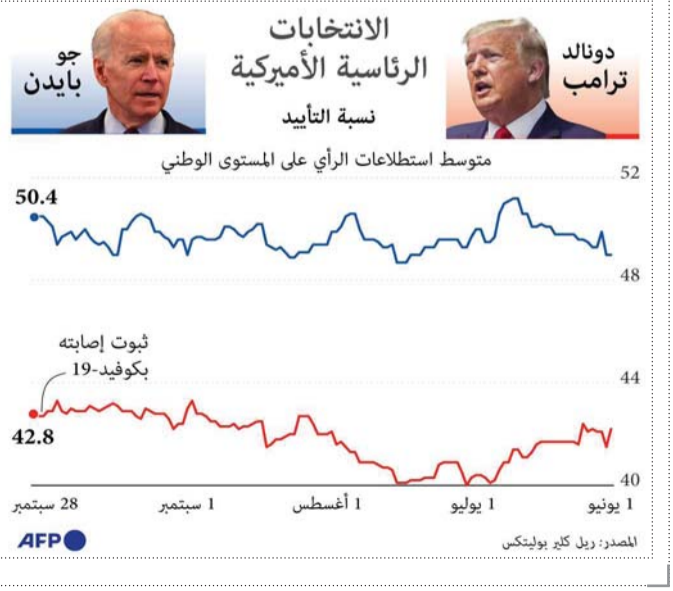
تتحقق، من أجل كسب التأييد استعدادا للذهاب إلى صناديق الاقتراع في الثالث من الشهر المقبل.

من الواضح أن المتابعين شكلوا قناعة عقب انتهاء مؤتمر الحزبين الجمهوري والديمقراطي قبيل الانتخابات الـ9، بأن أبرز القضايا الاقتصادية، التي يستهدفها المرشحان هي إنعاش الاقتصاد الأمريكي بعد انتهاء كورونا عبر استخدام ورقات الضرائب والرواتب والتجارة التي تضررت جراء الجائحة واستخدام ما يمكن من المؤشرات في الدعاية الانتخابية.

ويتسليط الضوء أكثر، يتضح أن المرشحين المتنافسين يعرضان برنامجين اقتصاديين على طرفي نقيض، ولاسيما بشأن الضرائب التي يعتمدها ترامب خفضها فيما يريد خصمه الديمقراطي بايدن زيادتها وأيا كان الفائز في السباق للبيت الأبيض، فهو بحاجة إلى الغالبية في الكونغرس لتطبيق سياسته الاقتصادية.

واللافت أن المرشحين يلتقيان حول نقطة واحدة، وهي التركيز على مبدأ "صنع في أمريكا"، وهو شعار رده ترامب طوال ولايته. لكن جون ريكو الأستاذ في جامعة بنسلفانيا أكد أن المرشحين يتقاسمان "تشكيكا في التبادل الحر" كما أن الأدوات لتحقيق ذلك تختلف بينهما.

ولم تسمح المناظرة الأولى بين المرشحين للأجندة الماضي، والتي



ثبوت إصابته بكوفيد-19